شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

هل نعتذر من صدام؟

يتعيّن علينا، نحن الذين عملنا عقوداً من الزمن في صفوف المعارضة المناهضة لنظام صدام حسين، أن نتقدم بسلسلة طويلة من الاعتذارات إلى صدام نفسه وهو في القبر، والى أفراد عائلته الأحياء والأموات، والى حزب البعث ومسؤولي أجهزة الأمن والمخابرات والوزراء وسائر المسؤولين في النظام السابق.

هذه الاعتذارات أصبحت لازمة بعدما تبيّن لنا أن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كـ "أمنستي إنترناشنال" و"هيومان رايتس ووتش"، لا تعمل بدقة وتقاريرها غير موضوعية.

كنا، معارضي صدام، ننتظر بلهفة تقارير هذه المنظمات ونستخدمها في نشاطاتنا السياسية والإعلامية ضد صدام وعائلته وحزب البعث ومسؤولي النظام السابق للتأكيد بأننا شعب مضطهد ومقموع ومعرض للفناء على يد نظام دكتاتوري شمولي مستبدّ ومتهور.

شخصيا تابعت بمثابرة طوال أكثر من عشرين سنة تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية وأوليتها اهتماماً استثنائياً في النشر في المجلات والصحف التي عملت فيها في لبنان وقبرص وسوريا وبريطانيا. ولطالما كتبت المقالات المؤسسة على المعلومات التي تضمنتها تلك التقارير. والواقع إن القوى السياسية المعارضة لنظام صدام جميعاً نشرت تلك التقارير في صحفها ومطبوعاتها لتعزيز موقفها المعارض للنظام وتأكيد وجهة نظرها السلبية تجاهه.

أكثر من هذا إننا كنا نرى أن تلك التقارير لا تقول الحقيقة كاملة التي نعرفها عن نظام صدام وممارساته القمعية، وكنا عندما نلتقي مسؤولي هذه المنظمات ونمرر لهم هكذا ملاحظة يجيبوننا بأنهم ينشرون الوقائع والمعلومات التي يتثبتون منها ويهملون ما لا تتوفر الدلائل القاطعة عليه حفاظا على صدقية المنظمة وتقاريرها.

والآن فان حكومتنا التي يحتل أغلب مقاعدها معارضون سابقون (بعض المقاعد مُنحت لمن يمكن وصفهم بالصداميين الذي يعملون في الواقع على إجهاض انتقال العراق إلى النظام الديمقراطي وعلى إحياء النظام الصدامي).. هذه الحكومة تقول لنا الآن بالفم الملآن إن تقارير المنظمات التي كانت في يوم ما حائطنا الوحيد، غير صادقة!

وكلام الحكومة هذا يصدر تعقيباً على آخر تقرير لـ "هيومان رايتس ووتش" قالت فيه إن "العراق ينزلق سريعاً إلى الحكم الاستبدادي مع إساءة قواته الأمنية إلى المتظاهرين ومضايقتها للصحفيين، رغم تطمينات الحكومة الأميركية بأنها ساعدت على تهيئة نظام ديمقراطي مستقر، فالواقع يقول إن العراق في طور بدايات الدولة البوليسية"، كما جاء على لسان سارة لي ويتسون المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط في المنظمة وهي تقدّم التقرير الأسبوع الماضي.

الحكومة اعتبرت على لسان وزير حقوق الإنسان أن "عدم الدقة كانت سمة في هذا التقرير كونه لم يستند إلى وقائع حقيقية"، وانه "غير موضوعي"، وان المنظمة تستقي "معلوماتها من جهات إعلامية وسياسية تحاول تسييس ملف حقوق الإنسان"، ملمحة إلى إمكانية استخدام أطراف أميركية ملف حقوق الإنسان العراقي "لأغراض انتخابية".

والحكومة حكمت أيضاً على لسان مستشارها الإعلامي بان التقرير مكتوب بناءً على "شهادات من جهة واحدة"، نافية وجود تعذيب للمعتقلين أو قمع وملاحقة للصحفيين، وانه لا توجد سوى "انتهاكات فردية نستنكرها بشدة ونعمل على وضع حد لها في أقرب وقت". (اشهدوا على هذا!).

كلام حكومتنا يشبه تماماً ما كان يقوله نظام صدام رداً على تقارير منظمات حقوق الإنسان التي كنا نحن معارضي نظام صدام، وبيننا رئيس الحكومة الحالية والمتحدثون باسمها ومعظم وزرائها، نستند إليها في دعايتنا ضد ذلك النظام.

إذا كانت هذه المنظمات غير صادقة وغير موضوعية وغير دقيقة في تقاريرها، فلا بدّ أنها كانت كذلك في زمن النظام السابق.. هل يتعين علينا أن نعتذر إلى صدام وعائلته وأركان نظامه وحزب البعث لأننا حاربناهم بسلاح فاسد؟

عدد من عناصر الصحوات ...ارشيف

استهداف زعماء الصحوات: القاعدة تستعيد زمام المبادرة في ساحات جديدة

اغتيال الملا ناظم الجبوري ونبوءة عدنان الأسدي عن "العماء الأمني"

عندما تحدث الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي في تشرين الثاني الماضي عن "عماء امني" في ٤ محافظات ساخنة، بعد الانسحاب الأميركي، وحرمان أجهزته من الجهد الاستخباري للقوات الأجنبية، لم يأخذ ساسة البلاد، بمن فيهم القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي، حديثه على محمل الجد، رغم أن حديث الأسدي كان واضحا وصريحا عن مخاطر حقيقية سيتعرض لها "الأمن الهشّ" بعد رحيل الحلفاء.

□ بغداد / مازن الزيدي

الأسدي، الذي يعد مسؤولا امنيا مخضرما في وزارة الداخلية، لم يكن يتحدث عن تسريبات أو تكهنات بقدر كونه يتحدث عن مخاوف نابعة عن معطيات تفرضها معطيات سياسية واستخبارية في جغرافيا لم تستطع القضاء على جيوب القاعدة والمجاميع المسلحة.

الأسبوع الماضي وحده حمل معه تعبير "رؤيا" الأسدي حول عماء أجهزته الأمنية في المحافظات الغربية عندما تم اغتيال ابرز المحللين لعقلية القاعدة واحد زعمائها المنشقين عنها الملا ناظم الجبوري في ٢٤ كانون الثاني الحالي. اغتيال الجبوري تبعه بيومين اثنين فقط اغتيال قيادي كبير في تنظيمات الصحوات في الانبار وهو الشيخ نعيم الحلبوسي بانفجار عبوة لاصقة.

هذه المعطيات تؤشر حسب المحللين الأمنيين مدى "الانكشاف" الذي يتعرض له زعماء الصحوات، فضلا عن مقاتليهم، أمام مخطط متقن لتصفيتهم بشكل منظم بعد تخلي الحكومة العراقية عن استيعابهم في المؤسسات الأمنية والحكومية بعد تسلمها ملف الصحوات مطلع عام ٢٠٠٩ من الجانب الأميركي.

وتعرض تشكيل "أبناء العراق"، الاسم الرسمي لتنظيم الصحوات، في تشرين الثاني عام ٢٠٠٩ لأكثر العمليات دموية عندما هاجم مسلحون يرتدون زيا عسكريا قرية السعدان التابعة لقضاء أبو غريب وقتل خلال ١٣ شخصا ينتمون إلى الصحوة بعد أن تم اختطافهم، كما شهد نيسان الماضي مجزرة قرية "البو صيفي" والتي أسفرت عن مقتل ٢٤ شخصا من الرجال والنساء في هجوم نفذه أيضا مسلحون يرتدون زي الجيش العراقي على أربعة منازل سكنية في القرية التابعة لمنطقة هور رجب جنوب بغداد.

"فلاش باك"

نجح قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس باستقطاب الآلاف من المسلحين الذين كانوا يشنون حربا مرهقة في المحافظات والمناطق ذات الغالبية السنية لمواجهة تنظيم دولة العراق الإسلامية الوجه العراقي لتنظيم القاعدة، وكان من ابرز رموزها في الأنبار الأخوان عبدالستار واحمد ابو ريشة بالإضافة الى حميد الهايس وآخرين من شيوخ عشائر الأنبار.

وتولى الجيش الأميركي منذ تأسيس الصحوات دفع رواتب عناصرها بانتظام حتى عام ٢٠٠٨ حين حولت الملف إلى عهدة بغداد التي وعدتهم بزجهم في الوظائف الحكومية ودمج ٢٠٪ منها في المنظومة الأمنية. إلا أن جزءاً من تلك الوعود لم يتحقق بعد، فضلاً عن عدم انتظام دفع الرواتب الشهرية لأعداد هائلة تقدر بنحو ٩٠ ألف مقاتل كانوا يلاحقون المسلحين من بابل حتى شمال كركوك والموصل.

الإحصائيات الرسمية تتحدث عن ان الحكومة العراقية لم تف بوعدها لأكثر من ١٥٪ من أبناء الصحوات فيما ترك الباقون ليواجهوا مصيرهم مع ثارات القاعدة التي باتت تغريهم بالعودة في أوضاع اقتصادية واجتماعية بائسة تعيشها محافظات أنهكها العنف والإهمال الحكومي على مدى السنوات التسع الماضية.

"نكران الجميل"

ولم تكتف الحكومة العراقية بعدم الوفاء بوعودها أمام الآلاف من أبناء الصحوات الذين وفورا لها "قاعدة بيانات" ثمينة عن هيكلية المجاميع المسلحة وحواضنها وطبيعة تخطيط وتنفيذ العمليات التي تنفذ في محافظات البلاد.

بل قامت الحكومة بعد ٢٠٠٨ بتحريك الملفات الجنائية، أو أنها وقعت ضحية تظليل ووشاية القاعدة بالمنشقين عنها، عندما اعتقلت عشرات القادة البارزين في بغداد وديالى بتهم ارتكاب جرائم بحق مواطنين أو التورط بأعمال تهجير طائفي ضد الكرد او الشيعة او حتى ضد القوات الأمنية.

وبحسب جبير التميمي، احد قادة الصحوات في الأنبار، فان "٧٠ ٪ من صحوة الأنبار داخل المعتقلات تحت طائلة المادة ٤ إرهاب" ويؤكد أن "من لم يعتقل فهو مطارد"، مشيرا إلى أن "الحكومة تنظر لنا بنظرة دونية وعلاقتنا معها شبه مقطوعة منذ ٢٠٠٩". حديث التميمي يلخص الحال التي وصلت إليه الصحوات بين سندان الحكومة العراقية ومطرقة القاعدة التي ما زالت تقتل من تطاله منهم وتشي بمن تعجز عن الوصول اليه.

وفيما كان "ابناء الصحوات" يحاولون استيعاب صدمة اغتيال احد قادتهم البارزين كالملا ناظم الجبوري، يتحدث مسؤول امني رفيع في وزارة الدفاع عن "عدم حاجة الجيش لأبناء الصحوات الذين يعملون تحت إمرته" مقدرا أعدادهم بنحو ٣٠ ألف عنصر.

الصحوات تتحدث عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ من قادتها في الدورة وأبو غريب والتاجي والمحمودية واللطيفية منذ اكتمال الانسحاب الأميركي نهاية كانون الأول الماضي، وتتهم جهات حكومية بالمشاركة في قتلها بعد أن رفعت عنهم الدعم والتمويل لتضعهم وجها لوجه أمام ثأر القاعدة.

نبوءة "العماء الأمني"

اغتيال قادة الصحوات كان جزءا من نبوءة عدنان الأسدي عن "العماء الأمني" بعد ان فقدنا الدعم اللوجستي الذي كان يوفره الجيش الأميركي عن "ديموغرافيا القاعدة" بأكثر من ٨٠ طلعة جوية في اليوم فوق المناطق الساخنة من العراق. يكفي للوقوف على حقيقة "نبوءة" الأسدي أن نتخيل خطورة أن تفقد دولة ما غطاء جويا وان تستغني عن جيش من الاستخبارات قوامه ٩٠ ألف عنصر من أبناء الصحوات كانوا على علم بتحركات القاعدة وأساليب عملها وتفكيرها.

الجزء الآخر من "النبوءة"، تمثلها سلسلة الانهيارات الأمنية التي شهدها العراق هذا الشهر في أكثر من ٨ محافظات أدت الى مقتل وإصابة المئات من المواطنين لاسيما المشاركين في زيارة الأربعين الأخيرة.

الجديد في الموضوع إن القاعدة، بحسب المعلومات، نجحت خلال الفترة الماضية في استعادة زمام المبادرة وضخ دماء شابة لكنها متشددة ضمن هيكلها التنظيمي، واستطاعت هذه الدماء نقل معركتها مع الاجهزة الحكومية الى ساحات كانت تعتبر هادئة في الماضي كما حدث في التفجير الانتحاري الذي شهدته مدينة البطحاء غرب محافظة ذي قار. وفي هذا الإطار يمكن قراءة حديث الملا ناظم الجبوري، قبل ايام من اغتياله، عن "تجديد دماء القاعدة" وعن تركيز التنظيم المتشدد على مناطق الوسط والجنوب بهدف التهيئة لعمليات تزعزع الأوضاع هناك وهو ما شهدناه أيضا في تفجيرات البصرة الأخيرة.

في نهاية المطاف تشير الأحداث والتطورات الامنية الأخيرة إلى أن "نبوءة" الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية لم تكن كاملة بالشكل المطلوب إذ أنها تحدثت عن ٤ محافظات لكنها خلال الأسابيع الماضية باتت امام عماء في ١٥ محافظة شهدت عمليات نوعية في أوقات قياسية لم ينفذها تنظيم القاعدة حتى في ذروة نشاطه بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧.

الأحرار: دولة القانون تقف ضد إقرار قانون العفو العام

مجلس السياسات يعود إلى الواجهة من جديد

□ بغداد / المدى

أمير الكناني

طالب نائب رئيس اللجنة القانونية النائب عن كتلة الأحرار أمير الكناني إدراج قانون العفو العام ضمن جدول أعمال مجلس النواب خلال هذا الأسبوع، متهماً ائتلاف دولة القانون بأنهم ضد من إقرار القانون.

وقال الكناني في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أمس "إن اللجنة القانونية أعدت التقرير النهائي لمسودة قانون العفو العام وقدمته الى هيئة الرئاسة وكان من المفترض إدراجه ضمن جدول أعمال المجلس الأسبوع الماضي لكن هيئة الرئاسة سحبته من جدول أعمال الجلسة ولم تبين أسباب سحبه".

وأضاف "على هيئة الرئاسة درجه ضمن جدول أعمال المجلس خلال هذا الأسبوع لأن مضي على قراءة القانون قراءة أولى ستة أشهر، مشيراً الى أن هذا القانون لا يمكن أن يقر إلا من خلال التوافق السياسي بين الكتل لوجود بعض الكتل المعارضة لهذا القانون".

وأشار النائب عن كتلة الأحرار الى "أن مسودة القانون تم إرسالها الى مجلس شورى الدولة والى مجلس القضاء الأعلى ووزارة العمل ونقابة المحامين وتم تسليمنا التقارير النهائية لهذا القانون ولابد من أن تعرض على مجلس النواب لكي لا ينحصر القرار بيد قادة الكتل السياسية وإنما يكون القرار من جميع أعضاء البرلمان لننتهي من القراءة الثانية والانتقال إلى التصويت عليه عن طريق التوافق السياسي".

وأوضح الكناني "هناك كتل معارضة على إقرار هذا القانون كائتلاف دولة القانون فأن موقفها بالضد من إقراره لكن خشية من قواعدهم الانتخابية وجماهيرهم يحاولون إرضاء جميع الأطراف لكن في الاجتماعات الرسمية فهم ضد هذا القانون"، مشيراً إلى أن هناك "فرقا في التصريحات في الإعلام وفي الاجتماعات الرسمية".

ولاقى قانون العفو العام ردود فعل متباينة، إذ وصف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثالث من أيلول ٢٠١١ الماضي، قانون العفو العام بصيغته الحالية بـ"السيئ" وأنه يحتوي الكثير من الثغرات، وأكد أنه سيقدم تعديلات على القانون، في حين أكد التيار الصدري رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام، مستغرباً موقف القائمة العراقية من مشروع القانون والذي يطالب بوضع تعديلات على مسودته.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفواً عاما وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

□ بغداد / اياد التميمي

يبدو أن الانفراج بين ائتلاف دولة القانون وائتلاف العراقية بدا يكون واضح المعالم بعد طرح أكثر نقاط الخلاف بين ائتلافي المالكي وعلاوي، على طاولة المناقشة حتى قبل انعقاد المؤتمر، مجلس السياسات الإستراتيجية بعد غيابه عن أروقة البرلمان تأتي تأكيدات أعضاء ائتلاف دولة القانون بإدراجه على جدول الأعمال في الأيام المقبلة مرحبين بالمقترح طالما يساهم في حل الأزمة شريطة ألاّ يتعارض مع الدستور، فضلا عن الاتفاق المبرم بين الفرقاء على لسان النائب عن العراقية زياد الذرب وموافقة التحالف على مطالب العراقية من حيث المبدأ وان التحالف الوطني استجاب لعدة مطالب قدمتها القائمة العراقية، منها أولا: الموافقة على ايقاف الاعتقالات، ثانيا: تشكيل لجنة لإعادة التوازن في الحكومة، ثالثا: كتابة النظام الداخلي لمجلس الوزراء خلال فترة لا تتجاوز الشهرين، على حد قوله.

وكشف عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني أن القائمة العراقية طرحت مجددا مجلس السياسات الإستراتيجية.

وقال البزوني في اتصل مع المدى، "إن مجلس السياسات الإستراتيجية طرح مجددا من قبل القائمة العراقية وسيعرض داخل مجلس النواب، موضحا أن التحالف الوطني لا يمانع من إقرار هذا المجلس لكن وفق الدستور العراقي".

وأكد البزوني "أن مطالب العراقية جميعها تحققت وحسمت"، لافتا إلى أن "التحالف الوطني شكل لجنة خاصة لوضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء".

وكانت القائمة العراقية قد أكدت أن التحالف الوطني وافق على إعادة التوازن في الحكومة وإيقاف الاعتقالات بحق ناخبيها، متوقعا أن يشهد اليوم الأحد الإعلان عن عودة الكتلة إلى مجلسي البرلمان والحكومة.

وقال النائب عن القائمة العراقية زياد الذرب في تصريح سابق، "ان التحالف الوطني استجاب لعدة مطالب قدمتها القائمة العراقية، منها اولا: الموافقة على إيقاف الاعتقالات، ثانيا "تشكيل لجنة لإعادة التوازن في الحكومة، ثالثا: كتابة النظام الداخلي لمجلس الوزراء خلال فترة لا تتجاوز الشهرين.

وأضاف الذرب "أن كتلة الحل هي جزء من العراقية ولن نخرج عنها ولها كلمة الفصل، لافتا إلى أن كتلته كانت ضد قرار المقاطعة لأنه يقوي بعض الأطراف داخل العراقية على أخرى".

وتابع "من المتوقع أن تقرر اليوم العراقية العودة إلى البرلمان والحكومة بعد اجتماع سيكون مفصلاً بين أعضائها في البرلمان ووزرائها"، موضحاً أن "رافع العيساوي وعبد الكريم السامرائي وأسامة النجيفي وجمال الكربولي مع إنهاء المقاطعة".

وتوقع عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني قرب استقالة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، منوها إلى أن اغلب الخلافات تم الاتفاق عليها.

وقال البزوني "هناك مساع حثيثة من قبل جهات عدة لإعادة العراقية إلى جلسات مجلسي النواب والوزراء"، وأوضح إن "اغلب الأمور الخلافية تم الاتفاق عليها عدا موضوع صالح المطلك الذي يعد خاضعا للتوافقات السياسية، وحسب علمي بأنه سيستقيل ويقدم شخص بديل عنه خلال الأيام القليلة المقبلة كجزء من حل للازمة السياسية الحاصلة اليوم في العراق".

وأشار إلى أن "العراقية ليس لها خيار سوى الحوار والتفاهم مع الشركاء السياسيين".

وكانت القائمة العراقية قد أكدت أن التحالف الوطني وافق على إعادة التوازن في الحكومة وإيقاف الاعتقالات بحق ناخبيها، متوقعا أن يشهد اليوم، الأحد، الإعلان عن عودة الكتلة الى مجلسي البرلمان والحكومة.

وقال النائب عن القائمة العراقية زياد الذرب "إن كتلة الحل هي جزء من العراقية ولن نخرج عنها ولها كلمة الفصل، لافتا الى ان كتلته كانت ضد قرار المقاطعة لأنه يقوي بعض الأطراف داخل العراقية على أخرى".

التحالف الوطني في اخر اجتماعاته...ارشيف

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون